تعليق

الجيش والمليشيات والحدود المرسومة

اذا حاولنا تقييم العلاقة بين الجيش والمليشيات الفاشية ؛ لما وجدنا انسب من كلمه « عضوية » كتعبير عما يربط الطرفين ،

واذا حاولنا استعراض تاريخ هذه العلاقة لوجدنا ان الجيش شكل على مر السنوات رافدا اساسيا في الرجال والسلاح والتدريب لعصابات الكتائب والاحرار وسواها . فمنذ « الاستقلال » استطاع الجميل وشمعون ان يستوليا ، عبر الجيش الذي كان طائفيا وما يزال ؛ على بعض الاسلحة الفردية الآلتي وزعت على اتباعهما وظهرت اثناء احداث ١٩٥٨ الطائفية، وزاد هذا « الاستيلاء » تحت ستار « التحسب » للمحاولات الانقلابية التي كان يقوم بها « القوميون الاجتماعيون » .

غير ان هذه العلاقة بقيت محدودة حتى عام ١٩٦٩ حين بدأ حزب الكتائب والاحرار عملية تسليح وتدريب جدية واقاما معسكرات كان يشرف عليها ويقوم بالتدريب فيها ضباط في الجيش . وسرعان ما اعطت هذه العلاقة ثمارها عام ١٩٦٩ ؛ في حادثة الكحالة الشهيرة في البدء ؛ ثم في احداث ايار من العام ١٩٧٣ حين شاركت المليشيات الجيش في اعتدائه على المقاومة الفلسطينية وخاصة في مناطق صبية وتل الزعتر .

اما الترابط العضوي الذي وصل الى درجة الانصهار بين قيادة الجيش والمليشيات ؛ فقد ظهر خلال الحرب الاهلية ؛ حين فتحت مخازن الجيش امامها ؛ ووضعت اسلحته وذخائره وآلياته بتصرفها ؛ كما شارك ضباطه الكبار ـ وكان على رأسهم فيكتور خوري ـ في قيادة حملاتها العسكرية .

فما هو التغيير الذي طرأ وأدى الى حصول اشتباكات بين الجيش واحزاب « الجبهة اللبنانية » ابتداء بالحدث وحتى صربا ؟؟

ان الجبهة الفاشية آلتي حرصت منذ بداية الحرب الاهلية على اطباق يدها على المناطق الواقعة تحت سيطرتها و « تطهيرها» من الجيوب الوطنية كما في تل الزعتر وضبية والكرنتينا والمسلخ ؛ حرصت في الوقت نفسه على رفض اية مشاركة لها في سيطرتها على هذه المناطق ، ومن أي جهة كانت ؛ بهدف التفرد في القرار السياسي والعسكري بما يتلاءم ومشروعها .

ان « الجبهة اللبنانية » لم ولن تسمح « للشرعية » بأن تقوى على حسابها طالما هي متأكدة من خضوعها الشامل والتام لها . من هنا اهمية الاتهامات التي كالتها اجهزة الاعلام الكتائبية لسركيس وبطرس و « خضوعهما للضغط العربي » بعد مؤتمر « بيت الدين » .

ان ما يطلبه الفاشيون من السلطة ـ رغم الخلل الحاصل فيها ـ وادواتها الجيش ، هو التماشي التام مع مصالحهم ومقرراتهم السياسية، ولذا هي عمدت الى ضرب الكتيبة العسكرية في كوكبا لانها شكلت حرقا سياسيا لارادتها .

وهذا الحادث تكرر في كل مرة احست « الجبهة اللبنانية » ان السلطة تتجاوز الحد المرسوم لها في هذه الفترة . ولذا شهدت العلاقة بينهما مؤخرا توترا تمثل في حوادث عدة كان اخرها تطويق ثكنة صربا وقصفها .

غير ان هذا التوتر في العلاقة لم يكن ليفرز تباعدا بين الطرفين ، بل هو زاد « السلطة الشرعية » رغبة في مراضاة « اصدقائها » وكسب ودهم .

« اللجنة الوطنية المركزية للمهجرين » تفصح انحياز « الهيئة العليا للاغاثة »

وجهت « اللجنة الوطنية المركزية للمهجرين » نداءا الى رئيس الوزراء طالبة منه التدخل لتعديل تشكيل « الهيئة العليا للاغاثة » بعد ان تم وضع اليد على اعمالها من قبل الوزير اسعد رزق وكميل قبع وميشال الجر الذين ربطوها بالتحلف الكتائبي الشمعوني .

وجاء في البيان الصادر عن اللجنة ما يلي :

« اصدرت « الهيئة العليا للاغاثة » بتاريخ ٥-١٢-٧٨ بيانا بمثابة كشف حساب عن اعمالها ومساعداتها منذ احداث تموز ١٩٧٨ يتضح منه ان الاغاثة الغذائية والمساعدات الطبية واعمال احصاء الاضرار انحصرت بالمتضررين القاطنين في مناطق الحدث وبعبدا والاشرفية وبدارو وفرن الشباك والمدور والصيفي دون سواها . ان مصلحة الانعاش الاجتماعي لم تقدم اية مساعدة غذائية وطبية للمتضررين في حوادث ١٩٧٥ و١٩٧٦ وبالتالي حرمت المهجرين في النبعة وبرج حمود والكرنتينا والدامور والعيشية والدكوانة وسن الفيل وضبية وسيدية وقرى المتن الشمالي والجنوبي من اية مساعدات غذائية او طبية ، كما ان « الهيئة العليا للاغاثة » لم تقدم اية مساعدة لآلاف العائلات المهجرة من برج حمود والبرجاوي والشياح وسواها والتي نزحت الى المناطق الوطنية .

بل اكثر من ذلك فقد راحت « الهيئة العليا للاغاثة » تنسق في اعمال توزيع المساعدات مع الجمعيات الطائفية المتواجدة في المناطق الشرقية ككاريتاس ، والرهبنة المارونية القبرصية وسواها .

ان اللجنة الوطنية المركزية للمهجرين التي قامت ببعض الواجب تجاه تضحيات الجنوبيين بوجه الاجتياح « الاسرائيلي » لجنوب لبنان ، توضح ان اعمال « الهيئة العليا للاغاثة الجزئية والنسبية التي قامت بها لمدة محدودة قد توقفت في العديد من القرى بحيث ان هذه المساعدات لا تشمل جميع المتضررين ولا توزع بكميات تكفي اعالتهم بالرغم من ان جميع المساعدات التي وردت الى لبنان كانت لمصلحة هؤلاء الجنوبيين دون سواهم .

ان اللجنة الوطنية للمهجرين اذ تضع هذه الحقائق امام الرأي العام اللبناني والعربي لتضع حدا لهذا الانحياز غير الحق والذي باتت معالجته تشكل احد المهام الاساسية في اي حل للازمة اللبنانية » .

سركيس ـ استمرار التواطؤ مع المشروع الفاشي

المشروع الفاشي يقطع خطوات ملموسة

الحركة الوطنية : السلطة وصلت للتفريط الواعي والمتعمد بتراب الوطن

قبل قدوم المؤفد البابوي الكاردينال برتوللي الى لبنان في السادس من الشهر الجاري ، اتخذت الازمة اللبنانية منحى خطيرا وجديدا اثر قيام القوات الصهيونية بالتعاون مع الميليشيات الفاشية ببناء مرفأ في الناقورة وتجديد مطار الخيام في الجنوب اللبناني ، دون ان يصدر عن سلطة سركيس اي موقف واضح لوقف المشروع الفاشي الصهيوني .

فبعد زيارة سركيس الاخيرة لفرنسا بناء لدعوة الرئيس الفرنسي ديستان ، بدا العدو الصهيوني وقوات الحائن حداد بانشاء مرفأ في الناقورة ومطار في الخيام كمقدمة لربط تلك المنطقة بالكيان الصهيوني بشكل نهائي والتصديق على الزحف الزوطي تمهيدا لضربه في الجنوب .

وامام هذا التحرك الفاشي ـ الصهيوني لم تبادر الدولة اللبنانية الى اتخاذ اي موقف حاسم سوى ان مندوب لبنان الدائم في الامم المتحدة السفير غسان تويني اشار ، في الجلسة التي طرح فيها امين عام الامم المتحدة فالدهايم موضوع المصاعب التي تواجه قوات الامم المتحدة في جنوب لبنان ؛ بان «اسرائيل» انشأت « دوله ظل صغيرة » في الجنوب . في حين ان السلطة الرسمية كانت وما تزال حتى الان « تجمع المعلومات» حول موضوع الاجتياح الماقنع الصهيوني للجنوب وهذا ما اكده بشكل غير مباشر قائد القوات الدولية ارسكين بقوله آن الوضع « لا يدعو الى القلق » ؛ في وقت اشار فيه بيان تجمع ابناء الخيام الى ان « المطار موجود والسلطة متواطئة والطوارىء الدولية متآمرة » و «القوات الاسرائيلية ما تزال موجودة » كما ورد على لسان رئيس التجمع الوطني في الجنوب .

وامام تقاعس الدولة عن مهماتها الرسمية في الجنوب ، ارتفعت الاصوات الوطنية تطالب سلطة سركيس بالقيام بواجباتها تجاه مخاطر الوضع والتحدي الصهيوني . وطالبت بعض المراجع الدينية الجنوبية المراجع الدولية بانهاء التجاوز الصهيوني . والمجلس المركزي للحركة الوطنية اللبنانية طالب الدولة ان تتحرك على الصعيدين العربي والدولي « لوقف التجاوزات » وقال بان سركيس قد « اسقط قضية الاحتلال «الاسرائيلي» للجنوب من جدول اهتماماته منذ مدة طويلة » واصبح موقف السلطه هو « موقف التخلي الرسمي عن قضية الجنوب حيث وصل الامر مع السلطة الى التفريط الواعي والمتعمد بتراب الوطن وهو امر يكفي ليتنزع عن اي احكم ابسط صفات الشرعية » .

في هذا الوقت بالذات ، وبعد الاشتباكات الاخيرة بين قوات الردع العربية والميليشيات الفاشية ، بدأ سركيس بتحركه العربي الذي فتح عنه مقررات بيت الدين ثم تلاه بتحرك دولي بدأ في الفاتيكان إلم ينته في فرنسا واسفر اخيرا عن الزيارة الحالية لموفد الفاتيكان للبنان . وهذه الزيارة التي يقوم بها الكاردينال برتوللي والتي وصفها المطلعون بانها زيارة «استطلاعية» تقوم على زيارة مختلف الاطراف لاستكشاف مواقفها بالنسبة للازمة اللبنانية ، تبدو غير قادرة فعليا على اكتشاف الحل الشامل لهذه الازمة . فرغم تكليف الحبر الاعظم لموفده برتوللي بـ « جمع المعلومات عن الموقف الحالي والافاق المحتملة للسلام في لبنان » ، تبقى هذه المبادرة البابوية التي يشكل افقها جمع الرجعيتين المسلمة والمسيحية قاصرة عن الالمام بكافة جوانب الازمة خاصة اذا استندت الى استثناء الجنوب من تصورها بعد ان اصبح مؤكدا بان الجنوب « لا يدخل ضمن خارطة الحل » الذي تسير به السلطة الرسمية .

والاشارة الى صعوبة الحل مهما كان نوعه يعود بالدرجة الاولى الى التعنت الفاشي المصر على تنفيذ المشروع الفاشي الصهيوني القاضي بالسيطرة على كل لبنان خطوة بعد خطوة كما حصل ويحصل الان في الجنوب . ورغم اللهجة المرنة التي اعتمدها اقطاب « الجبهة اللبنانية » امام مبعوث الفاتيكان لرفع « تهمة » عرقلة الحل عنهم .

ورغم اتهام امين الجميل لـ « الطابور الخامس » بافتعال المشاكل في لبنان ، يبدو ان الجبهة « اللبنانية » من خلال ممارساتها الاخيرة في الصدام مع الجيش اللبناني الطائفي في كسروان او في اصابة سفير المملكة السعودية علي الشاعر ومن ثم تحطيم طائرته بعد عودته من زيارة فرنجيه في زغرتا ، او فيما تقوم به من مساعدة لتثبيت السلطة الصهيونية في الجنوب ؛ تدل بشكل واضح على ان الفاشية اللبنانية التي رفضت الحل الرجعي العربي والتي تطالب بالحل الامبريالي الدولي ما زالت مصرة على تحقيق مشروعها واقامة سلطتها دون منازع او شريك .

مقابل هذا لا يظهر على الاقل حتى الان اي توجه لدى سلطة سركيس المنقسمة على نفسها بسبب الموقف من الفاشية للوقوف في وجه المشروع الفاشي ، بل على العكس تماما فقد وقفت هذه السلطة باستمرار تدعم مواقع الفاشيين في مؤسساتها وفي كافة المجالات ، مما جعلها في وضع غير مناسب لتساعد نفسها على النهوض . وهذا ما اكد ، على الاقل قرار مجلس الوزراء القاضي بملاحقة الذين اعتدوا على السفير الشاعر دون ان يسمي حزب الكتائب الفاشي المسؤول الاول عن الحادث وعن اعتقال اكثر من مئة عنصر وضابط من عناصر « الجيش اللبناني » في صربا.

وعلى ضوء ما يجري ، وتحديدا استمرار الفاشية اللبنانية في تدعيم مواقعها ومشروعها بالتحالف مع الصهيونية ، ومع استمرار السلطة في تواطئها المكشوف والمنحاز ، لم يعد جائزا على الاطلاق المراهنة على سركيس واتباعه في السلطة كما انه لم يعد جائزا الحديث مجرد الحديث عن الوفاق مع الفاشية اللبنانية التي لا تجد في الوفاق سوى خضوع الكل لمصالحها ومشروعها ، مما يفرض بالتالي على الحركة الوطنية اللبنانية كطليعة للجماهير الشعبية اللبنانية ان تنتزع المبادرة لفرض خطها السياسي الوطني بافضل اشكال النضال التي تتناسب وواقع الساحة اللبنانية عبر تعبئة الجماهير اللبنانية وتأطيرها وطنيا من اجل تحقيق امانيها وتطلعاتها .

برتوللي ـ الموفد البابوي